



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



السودان : الفضاء المدني والحراك الثوري



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بروت عام ٢٠٠٠

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١١٠ - ٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ٩٦١١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٩١٨١٥٦٣٦٦

السودان : الفضاء المدني والحراك الثوري

نعمات كوكو محمد، ناشطة سياسية وحقوقية وباحثة في قضايا التنمية
عبد الوهاب علي يوسف، باحث في العلوم السياسية

تم إعداد هذا التقرير الوطني، الى جانب تقارير وطنية أخرى وتقرير إقليمي في إطار مرصد الفضاء المدني الذي بدأتها الشبكة عام ٢٠١٨. يسعى المرصد الى مواكبة الأخبار والتطورات المتعلقة بالمجتمع المدني وبيئة عمله وإلى تحليلها. يمكن متابعة مختلف التقارير والنشرات الدورية التي ينتجها المرصد على موقعة الإلكتروني:

<http://civicspace.annd.org>

المقدمة

والسيطرة عليها لا سيما في المناطق الريفية. وفي خضم الفقر المدقع، تعاني النساء من ضعف التمثيل السياسي والمشاركة، وسيادة القوانين التمييزية والافتقار إلى سياسات خاصة بنوع الجنس اللازمة لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية الحالية. إذ يمثل العنف القائم على النوع وعدم المساواة بين الجنسين في الأجور والعمل وصنع القرار من حقائق الحياة اليومية للمرأة السودانية.

لقد شهدت منظمات المجتمع المدني السوداني توسعا كبيرا خلال العقود الأربعة الماضية. وكان ذلك نتيجة لواقع الصراعات، والوجود المتسارع للمجتمع الدولي، وعولمة حركة حقوق الإنسان، واستمرار اتجاه الدولة لفك الارتباط عن الخدمات الأساسية والاحتياجات المتزايدة باستمرار التي نشأت بسبب النزاع والأزمة الاقتصادية. ومع ذلك، وعلى الرغم من اكتساب بعض جوانب القدرات على مر السنين والقدرة على التفاعل مع الأحداث إلا أن الغالبية من منظمات المجتمع المدني لم يكن لها القدرة على مواجهة التحديات السياسية المتمثلة في الوعي المجتمعي بالديمقراطية وضرورات التغيير السياسي واهمية ربط طبيعة الدولة بالممارسات الديمقراطية وبناء السلام الاجتماعي والتنمية، كما أن قطاع منظمات المجتمع المدني في السودان منقسم إلى حد كبير على أسس عرقية وقبلية وجغرافية وسياسية ويعاني من مشاكل الحكم الرشيد والقدرات التنظيمية والتقنية والتواجد الكثيف في المناطق الحضرية والتحيز. هذا بالإضافة إلى القيود الهائلة التي فرضتها الحكومة السابقة على مدى العقود الثلاثة الماضية، بما في ذلك الإقصاء والحظر، والاحتواء، والاختراق، والإضعاف، وإنشاء منظمات موازية موالية للحكومة، واحتجاز الناشطين، ووجود حيز مدني غير مواتي ومترجع.

في أبريل ٢٠١٩، نجح تحالف عريض من النقابات الموازية (تجمع المهنيين السودانيين)، ومنظمات المجتمع المدني^١ والأحزاب السياسية، وبمشاركة جماهيرية واسعة، في الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير، الذي سيطر على مقاليد السلطة على مدى ثلاثة عقود. وكانت سلمية الحراك والمشاركة الواسعة للشباب والشابات من أهم خصائص الحراك الثوري في السودان.

يعتبر السودان أحد أكثر البلدان تنوعا وتعقيدا في افريقيا من الناحية الجغرافية حيث ينقسم سكانه إلى حد كبير على أساس العرق والقبيلة والدين وأساليب المعيشة الاقتصادية. وأدى الفشل في استخدام هذا التنوع وفهمه كعامل قوة منذ الاستقلال في عام ١٩٦٥، إلى حالة من التهميش والفوارق والإقصاء على الصعيدين الإقليمي والاجتماعي، مما أدى في نهاية المطاف إلى نشوب صراعات مسلحة.

عانى السودان منذ الاستقلال من حرب أهلية، بدأت في جنوب السودان، واستمرت خلال التسعينيات، وفي ظل الحكومة السابقة امتدت إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان ودارفور. وأسفرت هذه الحروب والصراعات، مسنودة بسياسات النظام المتمثلة في «فرق تسد» والإقصاء والتهميش العرقي والديني، عن مقتل مئات الآلاف وتشريد ما يقدر بأربعة ملايين مواطن وهجرة ملايين من السودانيين الذين يبحثون عن اللجوء في الخارج. وقد نتج عن ذلك تدهور اقتصادي في البلاد مما جعل الأمم المتحدة تصنف السودان ضمن الدول منخفضة الدخل والفقيرة والمثقلة بالديون ولا تزال هناك مؤشرات تظهر اتجاهها نحو تعميق الفقر تدريجيا، مما يجعله يحتل مرتبة أدنى على مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تأثر أداء السودان في القطاع الاجتماعي بشكل كبير بالصراعات المطولة وأوجه القصور في الحكم. ولم يكن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي القوي على مدى العقد الماضي قائما على قاعدة عريضة للمساهمة في الحد من الفقر. إذ فشلت معظم الولايات في الوفاء بمسؤولياتها الخاصة بتوفير الخدمات الاجتماعية، نتيجة انهيار الخدمات المحلية، وضعف القدرات المؤسسية والبشرية، والافتقار إلى التمويل الكافي من الحكومة المركزية. كما أدت عملية اللامركزية، التي بدأت في عام ١٩٩٢ لمعالجة الفوارق الإقليمية في البلاد، إلى تسليط الضوء على العجز الحاد في القدرات ذات الطبيعة المؤسسية والبشرية والمادية بما في ذلك ضعف المساءلة المالية وإعداد التقارير والافتقار إلى الشفافية، والرصد غير الفعال لمخصصات الميزانية وحشد الإيرادات في البلاد.

ولعبت المرأة السودانية دورا رئيسيا في سبل كسب العيش واقتصادات الأسر المعيشية ولكن لم يجد هذا الدور الاعتراف الكافي الذي يستحقه. فمع ذلك، هي من بين أكثر الفئات حرمانا عن الحصول على حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية، بما في ذلك محدودة فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ومياه الشرب الآمنة والكافية، فضلا عن الأراضي

١ يتضمن المجتمع المدني طيفا واسعا من المنظمات من ضمنها المنظمات غير الحكومية، ونقصد هنا بصورة أساسية المنظمات غير الحكومية.

بتعليق التفاوض مع المجلس العسكري، ولجأت لسياسات الشارع مرة أخرى، وفي ٣٠ يونيو سيرت موكب مهيب أجبر المجلس العسكري على مراجعة مواقفه.

عبر ضغوط مكثفة من الوساطة الإقليمية المدعومة دولياً، توصلت قوى الحرية والتغيير FFC والمجلس العسكري الانتقالي TMC في ١٧ أغسطس ٢٠١٩ إلى إتفاق سياسي وإعلان دستوري، نصا على فترة إنتقالية مدتها ثلاثة أعوام وإنشاء إدارة إنتقالية، مكونة من مجلس سيادة بتمثيل عسكري ومجلس وزراء ومجلس تشريعي مدنيين، لحين إجراء انتخابات ديمقراطية عام ٢٠٢٣. وأدى الدكتور عبد الله حمدوك القسم رئيساً لمجلس الوزراء، مرشحاً من قوى الحرية والتغيير، وكلفت حكومته بمجموعة من المهام، من بينها ابتداء عملية سلام تقضي إلى سلام شامل ومستدام، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وإيجاد حلول دائمة لل صعوبات الاقتصادية وتفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة لإجراء تحقيق شفاف ودقيق في الإنتهاكات التي جرت في ٣ يونيو.

منذ توليها للسلطة واجهت الحكومة الإنتقالية، بالإضافة لهشاشة الوضع السياسي العام، العديد من الصعوبات والتحديات. ترى العديد من القوى السياسية والإجتماعية أن جزء هام من الصعوبات والتحديات التي تواجه الفترة الإنتقالية ترجع إلى التوازنات السياسية، التي شكلت أساس الإتفاق السياسي والوثيقة الدستورية، والتي منحت قيادة المؤسسة العسكرية دوراً سياسياً رغم موقفها الملتبس من الثورة، هذه التحليلات تربط ما بين التوازنات السياسية والصعوبات والتحديات التي تواجهها الحكومة الإنتقالية المتمثلة في ببطء عملية تفكيك مراكز النظام السابق وتصفية شبكات المحسوبية، وبالتالي إعاقه عملية الانتقال لبناء الدولة المدنية والديمقراطية.

على الرغم من الأدوار والمساهمات القيمة التي قدمتها منظمات المجتمع السوداني خلال فترة الحراك الثوري وأثناء عملية انتقال السلطة، إلا أن قدرة المجتمع المدني على المشاركة الإيجابية الفاعلة خلال المرحلة الإنتقالية الحالية تتطلب التصدي لمجموعة متنوعة من التحديات من بينها تحدي تشكيل بيئة قانونية ممكنة لنشاط المجتمع المدني، ومواجهة تحدي إصلاح بنية المجتمع المدني خاصة مسائل غياب الديمقراطية الداخلية وترسيخ الشفافية والمساءلة والحكمة، وتحدي إعادة تأسيس العلاقة بين المجتمع المدني والجهات الخارجية الداعمة، بالإضافة لتطوير مصادر أخرى داخلية تضمن الاستدامة المالية، ومواجهة

٣ للترتيبات الخاصة بهياكل ومؤسسات الحكم وتكوينها خلال الفترة

الإنتقالية: أنظر/ي الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية على الرابط التالي: <http://www.Sudan/٠٨-٢٠١٩/constitutionnet.org/sites/default/files/Declaration%20Constitutional.pdf>

٤ أهم أسباب هذه الهشاشة تتمثل في تحركات المؤتمر الوطني وتساؤل

المؤسسة الأمنية مع هذه التحركات، بالإضافة للعوائق التي تواجه تطبيق السياسات الإصلاحية نتيجة لبقاء العديد من بقايا النظام السابق في هياكل الأجهزة الحكومية. هذا إضافة إلى بروز الخلافات والصراعات الحزبية بين قوى الحرية والتغيير الحاضنة السياسية للحكومة الإنتقالية.

انطلقت الاحتجاجات في ديسمبر ٢٠١٨، على خلفية تدهور الوضع الاقتصادي، بما في ذلك ارتفاع تكلفة المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية، وقد مثل ذلك السبب المباشر لاندلاع الاحتجاجات الجماهيرية، إلا أن هذه الاحتجاجات في عمقها عبرت عن السخط السياسي المتزايد في أوساط الشعب السوداني على ثلاثة عقود من سياسات القمع والنهب المنظم لموارد البلاد وسوء الإدارة من قبل نظام البشير وحاضنته السياسية المتمثلة في المؤتمر الوطني. شكل تجمع المهنيين القيادة السياسية للحراك الثوري خاصة بعد تحوله من المطالبة بزيادة الأجور إلى المطالبة بإسقاط النظام، وفي يناير وقعت عدد من القوى السياسية والمدنية على إعلان الحرية والتغيير، من بينها تحالف الإجماع الوطني وتحالف نداء السودان بالإضافة لتجمع القوى المدنية، وهو منصة تحالفية تتكون من أكثر من ٢٥ منظمة مجتمع مدني غير حكومية، وقد مثلت هذه المكونات قوى الحرية والتغيير التي قادت الحراك الثوري حتى إسقاط النظام في أبريل ٢٠١٩.

عقب سقوط النظام مباشرة برز نوع من التوازن السياسي بين قوى الحرية والتغيير المتمثلة للحراك الثوري، والمؤسسة العسكرية بما فيها قوات الدعم السريع، التي تحركت قياداتها - تحت ضغط الحراك الثوري - لاستلام السلطة بعد تيقنها من استحالة استمرار الجنرال عمر البشير على رأس النظام، والواقع أن أحد أسباب تحرك القيادة العسكرية التأييد المتعظم للحراك الثوري، الذي برز وسط الجنود وصغار الضباط أثناء اعتصام الثوار في محيط القيادة العامة للجيش.

التناقض الأساسي الكامن خلف هذا التوازن يتمثل في اختلاف التصورات والمصالح بين قوى الحرية والتغيير وقيادة المؤسسة العسكرية، فقوى الحرية والتغيير أو المكون المدني يطالب بالحرية والسلام والعدالة، وهو ما يعنى تغيير جذري في بنية النظام السابق يؤسس لدولة مدنية عصرية، بينما قيادة المؤسسة العسكرية بروابطها الأيدلوجية وامتيازاتها الإقتصادية المرتبطة بالنظام السابق يتراوح موقفها بين إعادة إنتاج النظام السابق بقيادة جديدة أو إجراء تغييرات محدودة تحافظ على جوهر مصالحها وامتيازاتها.

أدى هذا الإختلاف في المصالح إلى تعثر المفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي TMC وقوى الحرية والتغيير FFC، وبطبيعة الحال، سعى كل طرف لتقوية موقفه التفاوضي، فقوى الحرية والتغيير تمسكت بالاعتصام في محيط القيادة العامة للجيش لدعم موقفها المطالب بتكوين حكومة مدنية، بينما يرجح أن المجلس العسكري الانتقالي، وفي سبيل إضعاف موقف خصمه التفاوضي، قام بتخطيط وتنفيذ مجزرة فض الإعتصام من محيط القيادة العامة يوم ٣ يونيو ٢٠١٩. وجدت هذه العملية إدانة قوية من عدة أطراف دولية مؤثرة، وقامت قوى الحرية والتغيير من جانبها

٢ للمزيد عن عملية فض الإعتصام أنظر/ي تقرير هيومان رايتس ووتش: «كانوا يصرخون 'أقتلوهم': حملة السودان العنيفة على المتظاهرين في الخرطوم.»

هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٩. https://www.hrw.org/sites/default/web.pdf_files/report_pdf/sudan1119

منهج الدراسة

تتعتمد الدراسة على عدد من مناهج العمل وأدوات البحث كالاتي:
الوصف التحليلي باستخدام المعلومات الثانوية Secondary

data

استخدام استمارات – النموذج مرفق
مقابلات محددة لشخصيات كان لها أدوار محورية
تنظيم مجموعات بؤرية Focus Group Discussions
كتابة ملاحظات محددة وفق السياقات المختلفة

تنظيم الدراسة

المحور الأول: مفهوم وواقع المجتمع المدني والحركات
الاجتماعية في الفضاء المدني
المحور الثاني: الإطار القانوني والسياسي والمجتمع المدني
المحور الثالث: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات
المانحة والمنظمات الدولية
الخلاصة: الدروس المستفادة وخارطة طريق لمستقبل الفضاء
المدني في السودان.

الصورة السالبة للمجتمع المدني وسط المواطنين، وهي الصورة التي تكونت جزئياً كنتاج للدعاية الحكومية، ويمكن للمجتمع المدني الاستفادة من تغيير العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة الإنتقالية من الإستقطاب والعداء إلى التعاون الإيجابي.

تأتي أهمية هذه الدراسة في إطار تقرير وطني من السودان حول الحركات الإجتماعية والفضاء المدني حيث يتم تناول مفهوم ودور الحركات الاجتماعية في التغيير ومدى نجاحها في خلق وتوسيع الفضاء المدني، خاصة في ظل انتفاضة جماهير الشعب السوداني في ديسمبر ٢٠١٩ واستمرار الحراك الجماهيري الى ان تم سقوط نظام الاسلام السياسي الشمولي في أبريل ٢٠١٩. كما يأتي هذا التقرير كمحاولة لقراءة واقع الحراك في السودان وكيفية مشاركة مختلف مكونات المجتمع المدني التي شكلت حركة اجتماعية متراكمة الخبرة والتجارب كان لها الدور الفاعل في التغيير، مع تقديم تحليل لمختلف عناصر الحراك ودور كل منها ودوافعها، بالإضافة الى الأساليب والاستراتيجيات التي استخدمتها القوى المدنية وكيف تعاملت مع السلطة. وعلى الرغم من نجاح الحراك الثوري في اسقاط النظام، إلا أنه يبدو أن ذلك ليس كافياً لوحده لحدوث تغيير حقيقي يحقق تطلعات الثوار المتمثلة في شعار (حرية... سلام... عدالة)، الأمر الذي يجعل هذه القراءة أكثر راهنية وأهمية.

كما يتم رصد وقراءة البيئة التمكينية للمجتمع المدني، سياسياً وقانونياً والى أي مدى تحكمت في عمله سلبيًا وإيجابيًا مع التركيز بشكل أساسي على التطورات المستجدة اثناء الحراك منذ ديسمبر ٢٠١٩. وأخيراً، يحاول التقرير رصد ردات الفعل من قبل المؤسسات الدولية والاقليمية والجهات المانحة ودورها في التصدي لمواجهة جملة المشاكل والتحديات التي ظهرت والى أي مدى تواجد الدعم المطلوب في إطار المنظومة الحقوقية الدولية والتنمية.

الهدف من الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق عدة أهداف تتمثل في الآتي:
رصد وتحليل الدور المركزي الذي قامت به الحركات الاجتماعية كفضائل ومؤسسات مدنية وهي تمثل الفضاء المدني الذي تراكم فيه الحراك المدني.
تحليل أدوار مكونات الحركة الاجتماعية الرئيسية ومساهمتها الإيجابية والسلبية في الحراك الثوري.
كيف تشكلت الكنتلة التاريخية التي قامت بالدور المحوري في أحداث التغيير في السودان تحقيقاً لشعار انتفاضة شعبنا المتطلع الى الحرية والسلام والعدالة.

المحور الأول: مفهوم وواقع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في الفضاء المدني

مفاهيم مرتبطة بالحركات الاجتماعية

وفي إطار البحث عن المشروع البديل الذي يجب ان تتبناه الحركات الاجتماعية في الدفاع عن مصالح قواها الاجتماعية في سياق سيطرة هياكل اجتماعية - اقتصادية تتقاطع مصالحها مع هياكل العولمة يقدم الكاتب سمير امين ثلاثة مداخل مع ضرورة التكامل بينهم، اذ يرى اولا ضرورة تبني التقدم الاجتماعي والذي يتطلب بالضرورة التقدم الاقتصادي الذي يرتكز على «الابتكار وتطور الإنتاجية وتوسع السوق»، ويضيف ثانيا أهمية ديمقراطية جميع مجالات المجتمع اي ضرورة ان يكون الزخم الديمقراطي محسوسا في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والا يتم حصره في المجال السياسي. اما المدخل الثالث فهو ضرورة الاخذ بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية المعتمدة على الذات والتي لا تعني استبعاد الانفتاح او المشاركة في اطار الاعتماد المتبادل مع ضرورة الحاجة الى شروط تسمح بالحد من تفاوت الثروة والسلطة بين الامم والمناطق داخل كل دولة^٦.

تعطي تجربة السودان نمودجا آخر، حيث أدت المراوحة بين الحكم الديمقراطي المدني والحكم العسكري إلى الانتقالات السريعة للتنظيمات النقابية ما بين قيادة التغيير في المجتمع من خلال العصيان المدني في ثورة ١٩٦٤ وانتفاضة ١٩٨٥، ثم إلى المصادرة التامة والانتقال إلى العمل السري مثلما كان الوضع بعد ١٩٧٠ في ظل حكومة نميري.

ولقد لعبت علاقة القوى السياسية بالحركة العمالية - اليسار خاصة - دورا في بلورة الوعي الطبقي وإكساب النضال العمالي بعدا سياسيا في معظم البلدان العربية. وكان لها أيضا آثار سلبية انعكست في تعميق أزمة استقلال الفعل العمالي من جهة، وفي إقحام الخلافات السياسية بين الفصائل المختلفة داخل صفوف العمال وعلى قائمة أعمالهم، مما أوهن التضامن الطبيعي بينهم وحملهم بصراعات دخيلة.

مفاهيم مرتبطة بالمجتمع المدني

عموما يعرف المجتمع المدني بأنه «مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية أخرى». بمعنى انه يمثل كل التنظيمات المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة. ويؤكد بعض الباحثين ان المجتمع المدني يجد أساسه الأيديولوجي في ثلاثة نظم من القيم والمعتقدات متفاعلة، أولها الليبرالية، وثانيها الرأسمالية وثالثها العلمانية^٧. وعليه، يمكن تعريف المجتمع

تعد الحركات الاجتماعية إحدى أهم أشكال العمل السياسي الجماعي، على الرغم من ذلك كثيراً ما يقع الخلط بين الحركات الاجتماعية وأشكال أخرى من العمل السياسي، وهو خلط ناتج في الواقع، من تشابه بعض جوانب الحركات الاجتماعية والأشكال الأخرى من العمل السياسي. إلا أن ما يميز الحركات الاجتماعية هو أنها جزء من مكونات مختلفة تشمل تعدد سياسي واجتماعي - طبقي يعمل في إطار التفاعل الدائم بين المطالبين والمستهدفين بهذه المطالب ويمثل القاعدة الاجتماعية الكبيرة التي تشكل هذه المطالب وتعبّر عن مصالحها المشتركة.

لقد تجدد الجدل حول مفهوم الحركات الاجتماعية بفعل ثورات الربيع العربي، والتي كان للشباب العربي المرتبط بشبكات التواصل الاجتماعي دور كبير في تفجيرها ونجاحها، فقد تراجعت امام هذه الثورات بعض المسلمات مثل اتهام المجتمعات العربية بالجمود وسلبية الاجيال الجديدة وعدم اهتمامها وقدرتها على المساهمة في التغيير. وهذا التفاعل القوي طرح بالتوازي معه أسئلة جديدة في أفق الحركات الاجتماعية مثل دور الشباب في مرحلة بناء نموذج جديد ديمقراطي للنظام السياسي كحركات منظمة والتطلع الى برنامج اقتصادي ذو مضمون اجتماعي يستجيب لاحتياجاتهم المرحلية والاستراتيجية ومدى قربهم واهتمامهم بالأحزاب السياسية ومواقف حركات الإسلام السياسي من الديمقراطية وقضايا المرأة والعولمة وتطور شبكات الاتصال ودورها في الصراعات الاجتماعية والسياسية الجارية في هذه المجتمعات وبشكل عام يمكن القول أن كل الأسئلة المطروحة تتعلق بمستقبل ودور الحركات الاجتماعية في بناء وتطوير الديمقراطية، وفيما يتعلق بالأبعاد السياسية والاجتماعية للحركات الاجتماعية عموما، ترى الكاتبة عزه خليل بأهمية التمييز بين الحركة الاجتماعية والأحزاب السياسية وذلك لان الحركات الاجتماعية تسعى للتأثير في صنع القرار أو ترفع مطالب لدى الدولة، إلا أنها لا تسعى إلى الاستحواذ على السلطة السياسية ولا مراكمتها ولا تعمل من خلال آليات العمل السياسي المباشر، كما هو شأن الأحزاب. وعوضا عن ذلك قد تسعى الحركات الاجتماعية إلى نوع مغاير من السلطة الاجتماعية. ويمكن أن نضيف إن مطالب الحركات الاجتماعية تتعلق في المقام الأول بقضايا اجتماعية، رغم ما قد يكون لها من انعكاسات سياسية غير مباشرة^٥.

^٥ عزه عبد المحسن خليل. «الحركات الاجتماعية في العالم العربي.»

مدونة الكتبة عزه خليل، يناير ٢٠٠٦

^٦ المصدر السابق نفسه.

^٧ المصدر السابق نفسه.

المدني بأنه عبارة عن مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تربط أو التي تكون بمثابة حلقة وصل بين الأسرة والدولة والمجال العام لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. الا أن كثيرا من النقد قد وجه الى تكاثر منظمات المجتمع المدني كبديل موضوعي لقيام حركات اجتماعية مقاومة لكل سياسات القهر والتمييز الاجتماعي - الطبقي، حيث يرى بعض الكتاب بان لا يجب أن تتلاءم أو تتماهى المنظمات غير الحكومية مع التفكير الاستراتيجي وبرامج الليبرالية الجديدة التي يجسدها ويعمل على ان تكون جزء من ثقافة العمل المدني وبعض من النخب الوطنية المرتبطة بسياسات وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين وهدفها هيكله الاقتصاد واستغلال ونهب الموارد والاحتواء الكلي والجزئي، ولذلك يجب ان تقوم المنظمات غير الحكومية ومراكز البحث العلمي المستقلة بالعمل والتضامن مع الحركات الاجتماعية - السياسية والتي بدورها تعمل على محور معادٍ لحقوق الشعوب وكرامتها.

لقد ظل تاريخ السودان ولما يزيد على نصف قرن يتداول هذه المصطلحات: الجمعيات الادبية، الاندية الرياضية الثقافية الاجتماعية، اندية الخريجين، اندية العمال، الاحزاب السياسية، الحركة النقابية، حركات المزارعين والطلبة والنساء والشباب، اتحاد الصحفيين، اللجان الشعبية للدفاع عن الحريات، اللجان القومية للتضامن مع شعب مصر، كينيا، العراق، الكونغو، الروابط الادبية في عطبرة وسنار وكوستي والابيض ومدني، التجمع النقابي، التجمع الوطني الديمقراطي، مجالس الآباء والأمهات، الروابط القبلية والاقليمية، تضامن قوى الريف، اتحاد الكتاب، الجمعيات الخيرية^٨.

وما زال الصراع واختلاف وجهات النظر بين المهتمين بأمر المجتمع المدني وحتى الان محتدماً حول مفهوم منظمات المجتمع المدني والمنظمات الاهلية والمتوارثة في مجتمعاتنا قبل سيطرة الاستعمار وبدايات نشوء العلاقات الرأسمالية وأجهزة الدولة الحديثة في مجتمعاتنا. وفي هذا الاطار يشار الى ان هذه معضلات لا تحل او تحسم بالقطعيات الوثوقية، انما بالدراسة المتأنية لكل مجتمع، وما كان عليه، وما آل اليه، ثم المقارنة والمضاهاة مع مجتمعات مماثلة قبل استخلاص ما هو عام ومشارك - مع مراعاة ان كيانات سابقة للرأسمالية تواصل تماسكها الباطني ونسيجها الخاص، وتتعايش وتتأقلم مع الرأسمالية في أخذ وعطاء، مثل ذلك التكوينات القبلية والطائفية والطرق الصوفية، او محافظة الخلاوي على طابعها الخاص رغم استيعابها في هياكل التعليم النظامي، او الادارة الاهلية في السلك الاداري للدولة.

وهنا يرى الكاتب جيمس بتراس أن المنظمات غير الحكومية عملت على اشراك معظم المفكرين الذين لديهم قابلية ما لأن يهجروا اصولهم الطبقية وينتموا للحركات الشعبية وكانت النتيجة هي فجوة مؤقتة بين الأزمة الرأسمالية العميقة (الكساد في اسيا وامريكا اللاتينية، وانهيار الاتحاد السوفييتي)، وغياب الحركات السياسية الاجتماعية المنظمة (باستثناء البرازيل، كولومبيا وجنوب كوريا)^٩. وهنا يأتي السؤال الأساسي فيما إذا كان يمكن لجيل جديد من المفكرين ان ينبثق من الحركات الاجتماعية الصاعدة، والذين سيكون لهم القدرة والالتزام بان يخرطوا في الموجة الثورية الجديدة التي تهدف الى التغيير الشامل اقتصاديا واجتماعيا.

وبمفهوم اجتماعي بنيوي ستكون خطوة كبيرة للمنظمات غير الحكومية «التقدمية» أن تنتقد بشكل منهجي العلاقة مع الامبريالية ووكلائهم المحليين، وايدولوجيتهم في التكيف مع النيوليبرالية وهاكلها السياسية والاقتصادية. بل سيكون من اهم متطلبات المرحلة المساهمة الجادة لتشكيل حركات اجتماعية ذات طبيعة بنوية تناضل وتتحدى الأنظمة والأحزاب السياسية ذات المرجعية الاقتصادية المهيمنة التي تخدم البنوك والشركات متعددة الجنسيات، وهنا يمكن الإشارة الى ما يحدث في « السودان - العراق - الجزائر - لبنان.»

وتعتبر منظمات المجتمع المدني في السودان قديمة تاريخيا وهي حصيلة تجارب نضالية تعلقت بأوضاع سياسية واقتصادية وغيرها مر بها المجتمع السوداني، حيث اتصفت بكثير من التعقيدات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد مرّ تطور المجتمع المدني في السودان بعدة مراحل، اذ يمكن النظر الى المجتمع المدني باعتباره الساحة التي تجتمع فيها العديد من الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية من جميع الطبقات في

٨ جيمس بتراس. «المنظمات غير الحكومية في خدمة الإمبريالية.» الحوار المتمدن، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨. http://www.ahewar.org/debat/show_art.asp?aid=٢٦١٢٦٠٨

٩ محمد ابراهيم نقد. «الدولة المدنية - المجتمع المدني ومنظماتها.» مجلة البيان، ١٩٩١.

المحور الثاني: كيف تواجه الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التضييق على الفضاء المدني؟

التاريخي، مما فتح امامها فرصة التحول الى حركات اجتماعية ذات محتوى سياسي ساهم في التغيير السياسي وأدى الى سقوط اقوى نظام قام على تحالف الثالث المرعب «السلطة والثروة والدين»، وهذا ما يؤكد على قدرة الشعوب على احداث التغيير متى ما استندت على تنظيمات رسمية وغير رسمية ذات ارتباط وثيق بمنهاج الحركة الاجتماعية. فقد مثلت هذه المكونات الاساس المادي لقوى الانتفاضة وهي التي اعلنت في الأول من يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩ «إعلان الحرية والتغيير». هذا الاعلان جاء مُطالباً في بنود واضحة بإسقاط النظام وتشكيل حكومة انتقالية لمدة ٤ سنوات. وقد أدت هذه المطالب الى حصار القيادة العامة للجيش في ٦ ابريل ٢٠١٩ حيث تعتبر هي القاعدة التي يحتمى بها الرئيس البشير مما أدى الى ازاحته وتجريده من كافة سلطاته في ١١ أبريل/ نيسان ٢٠١٩. وأعلن الجيش السوداني بيانه الذي يُعلن فيه تشكيل مجلس عسكري من اللجنة الامنية لتقود البلاد لمدة عامين. المكونات الموقعة على إعلان الحرية والتغيير كررت رفضها للبيان، وأعلنت أنها لن تترك ميدان الاعتصام إلا بعد أن تتولى قيادة مدنية مقاليد الحكم. وبعد تداخل عدد من القوى الداخلية والإقليمية والدولية تم التوافق على مجلس السيادة بالمنافسة مع القوى المدنية وتشكيل حكومة انتقالية ومجلس تشريعي من قوى الانتفاضة، كما تم الاتفاق على ان تكون مدة الفترة الانتقالية ٣ سنوات لتساعد في تفكيك وتصفية النظام السابق ومن ثم اقامة انتخابات حرة وديمقراطية يسبقها مؤتمر دستوري ليضع الاسس السليمة للحكم في السودان في ظل الحروب والنزاعات الجهوية والقبلية والصراع الاجتماعي - الاقتصادي الذي اصبح واضحا بين قوى التغيير والقوى التي تريد الحفاظ على ذات الهياكل ذات الارتباط الوثيق بمصالح عالمية وإقليمية.

فمن هي القوى التي شاركت بقوة في صناعة الحراك السوداني، والتي يقع على عاتقها الآن مسؤولية الحفاظ على هذه الانتفاضة الشعبية وتحقيق شعارات الجماهير دون ان تفقد بوصلة التغيير الشامل؟

تجمع المهنيين

تجمع المهنيين السودانيين وهو تحالف مهني يضم ١٧ نقابة سودانية مختلفة؛ تأسس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لكنه لم يسجل رسمياً حينها بسبب الإجراءات الحكومية الصارمة ضد النقابات، قبل أن تُصبح رسمية في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٦ بعد تحالف بين لجنة أطباء السودان المركزية، وشبكة الصحفيين السودانيين وتحالف المحامين الديمقراطيين. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، دعا تجمع المهنيين الحكومة السودانية إلى الرفع من الحد الأدنى للأجور وتحسين الوضعية

يعتبر ما تم من حراك في الشارع السوداني منذ ديسمبر الماضي والذي تواصل الى فجر يونيو ٢٠١٩ م هو مد جماهيري انفجر في يوم ٦ أبريل كتراكم تاريخي من الغضب والمقاومة المستمرة منذ ١٩٨٩ م من قبل مجموعات وفئات اجتماعية مختلفة من الشعب، بما في ذلك الفئات الاجتماعية غير المنظمة هيكليا بالشكل التقليدي مثل النساء والشباب. وعلى الصعيد الاخر كانت المجموعات المطالبة هي الأكثر تنظيماً مثل تجمع المهنيين ومجموعات المقاومة المطالبة الإقليمية التي كانت تعبر عن مطالب فتوية مثل مقاومة نزع الأراضي والحق التاريخي فيها ولجان السدود وحق المواطنة في أقصى الشمال الى الشرق من البلاد. وقد انتظمت هذه المجموعات بأشكال متنوعة وعلى مستويات مختلفة بدء من القرية ووصولاً لأشكال تنظيمية مركزية في صيغة شبكات مما جعلها أكثر قوة وتأثيراً. هذا الطيف الواسع من العمل المنظم مع الالتزام الكبير بالتنسيق الميداني من قبل المجموعات المختلفة كان هو الاساس الموضوعي والقاعدة المادية لهذا الصمود الذي امتد لفترة طويلة لم يشهده السودان من قبل رغم الخبرة المتراكمة في فعل الثورة والانتفاضة الجماهيرية وبشكل لم يسبق له مثيل وعلى هذا النطاق الواسع.

من المؤكد ان ما جرى على ارض الواقع يتجاوز كونه مجرد احتجاجات او انتفاضة عادية تهدف الى تغيير النظام، بل يمكن الاشارة الى اهمية القدرة التنظيمية وسط فصائل المعارضة خاصة تجمع المهنيين الذي مثل القيادة الميدانية اليومية، مستندا على قواعده الممتدة من كل الفصائل خاصة الخريجين الذين يعانون من البطالة والقهر والذل. فقد شكل هؤلاء حراكا اجتماعيا مقاوما ومصادما ببسالة ادهشت حتى القوى الامنية والعسكرية التي فشلت في كسر شوكتهم رغم الاعتقال وصنوف الضرب والتعذيب المنهج في غياهب السجون وبيوت الاشباح والتي لم تفرق بين المرأة والرجل. وهذا ما شكل مقاومة ممتدة أشبه بحركة اجتماعية واسعة، حركة جسدت مطالب مرتبطة بشكل مباشر بالتغييرات الاجتماعية المطلوبة وتغيير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أصبحت في وضع حتمي للتغيير وعبرت عن حقوقها للتعبير عن نفسها وأكدت على الفكرة المركزية بضرورة هدم كل الهياكل القديمة حتى تجد حقها المشروع في بناء الدولة المدنية الديمقراطية القادرة على الاستجابة لمطالبهم وتطلعاتهم المشروعة، مع التفاعل مع كل المطالب الاخرى خاصة ملف الحريات السياسية التي تشكل الارضية الثابتة لحرية كافة الحركات الاجتماعية التي تسعى للتغيير وعابرة لكل الاختلافات الدينية والاثنية والجهوية مما يؤدي الى خلق منظومة قيم جديدة تفرض نفسها على المجتمع السوداني المتميز بالتنوع.

في هذا الإطار النظري لابد من تقديم مفصل الى دور مكونات قوى الحرية والتغيير والتي شكلت القاعدة الاجتماعية لهذا الحراك

قواعد الاحزاب السياسية مما اجبر قياداتها مثل نداء السودان والإجماع، ليقعوا معاً ببيان الحرية والتغيير.

لجان المقاومة / الحراك الشبابي

تعتبر لجان المقاومة من الوسائل النضالية التي عبرت عن عقريّة الشعب السوداني وقواه السياسية الثورية، وكانت هي الوسيلة الفعالة في إسقاط النظام، حيث جاءت الحاجة لها لمقاومة سياسات النظام من كافة اشكال القهر الاقتصادي والاجتماعي، وكان يومها أغلب جماهير الشعب السوداني تواجه نظاماً عسكرياً أو دكتاتورياً مديناً. مثلت هذه اللجان أداة نضالية فعالة تخوض بها الجماهير نضالها اليومي لتحقيق عن طريقها أهدافها التي وضعتها بشكل عملي يتناسب وطبيعة عملها القاعدية في الاحياء خاصة الشباب غير المنتمين للأحزاب السياسية وفي اماكن العمل حيث تسيطر نقابات النظام.

لقد عبر بعض من شباب لجان المقاومة بانها تمثل نبض الشعب، لذلك فقد كانت تناقش فيها قضايا اليومية، وتدافع بها الجماهير عن مصالحها، وتعبّر بها عن رغباتها وتطلعاتها، ولذلك مثلت اولى عتبات تعلم الممارسة السياسية والديمقراطية. لهذا فإن لجان المقاومة يجب أن تقوم في أي حي، فريق، قرية، مدينة جامعة، مدرسة... الخ، وبدونها لن يستطيع الشعب التوحد حول أي قرار يتخذه، فإذا كان شعباً يريد الانتفاض على نظام دكتاتوري، فإنه يبدأ ذلك بمناقشته في لجان المقاومة هذه، والتوحد حوله، واتخاذ القرار حوله. ولهذا فإن أهمية لجان المقاومة لا تدانها أي أهمية أخرى، وهي اولى خطوات الشعب نحو إسقاط الدكتاتوريات.

وأضاف بعض الناشطين أنه وفي الحالة السودانية الراهنة، فإن لجان المقاومة، وتكوينها وتفعيلها، يجب أن يحتل حيزاً أساسياً، في نقاش الجماهير وهمومها اليومية، والشروع في خطوات عملية في إنشاء هذه اللجان، وتنشيط الموجودة منها، وإمساکها بالقضايا الأساسية واليومية للجماهير، ومتابعتها، وخوض المعارض من أجلها، والضغط على السلطة لتنفيذ هذه المطالب، فهذه اللجان هي برلمانات شعبية تعبّر عن هموم ورغبات وتطلعات وآمال الشعب. وكما أن لجان المقاومة هي واجب الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية والمطلبية، فإنها كذلك تماماً هي واجب الشعب كله، وهي واجب وفرض على كل مواطن تتضارب مصالحه مع مصالح النظام، فإن الواجب عليه هو تكوين هذه اللجان في المكان الموجود فيه.

إن واجب الساعة الآن هو استمرار عمل لجان المقاومة، والدفع بها نحو ساحة النشاط السياسي، وخوض المعارك اليومية عبرها، وتصعيد المقاومة بها وصولاً بها نحو هدف الشعب في توسيع قاعدة الديمقراطية، ونصفيّة ما تبقى من مؤسسات النظام السابق واعتماد منهج التمكين مع ضرورة هزيمة أي مشروع

الاقتصادية للشعب ثم تطوّرت الأمور بعدما شارك التجمع في الاحتجاجات في مدينة عطبرة ضد ارتفاع تكلفة المعيشة، قبل أن يلعب دوراً بارزاً في الاحتجاجات ضد اعلان الميزانية في ديسمبر ٢٠١٩.

بعد اندلاع احتجاجات عطبرة في ١٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٨، قرّر تجمع المهنيين المشاركة في التظاهرات حيث دعا إلى زيادة الحد الأدنى للأجور قبل أن تتطوّر الأمور ويتوحد مطلب المتظاهرين في إسقاط النظام بالكامل. نجح تجمع المهنيين المكوّن من أفراد من الشعب السوداني في قيادة الاحتجاجات وتنظيمها حيث دعا إلى العصيان المدني الكامل والإضراب السياسي المفتوح كما اتهم المجلس العسكري بالوقوف وراء عمليات القتل الجماعي والنهب والاعتصاب والقمع العنيف للمتظاهرين. وكان تجمع المهنيين قد برز في الاحتجاجات الشعبية بفضل إيمانه بالمقاومة السلمية في جميع التظاهرات المطالبة بالتغيير.

ينطلق التجمع من قاعدة أساسية، ألا يحصر نفسه في هيكل واحد، هو محمد يوسف المصطفى، المتحدث باسم التجمع، فالمشهد السياسي والاقتصادي والثقافي في السودان كان يفتقد إلى قائد يجمع الناس حوله. هذه الحاجة الشديدة جاءت وسط قوى المعارضة السودانية، لذا جاء التجمع فكان الهدف منه هو تنظيم ما يقوله الشعب وإضفاء صفة الحراك العام وصياغته سياسياً، بالرغم من أن القائد الأساسي بالنسبة للتجمع هو الشعب. هذا وقد أكدت قيادات أن التجمع لا توجد لديه أي نية ليتحول إلى حزب سياسي وسوف يكتفي بكون العديد من أعضائه في أحزاب سياسية أخرى.

كما أكدت مجموعة قيادات تجمع المهنيين أن القاعدة التي ينطلق منها التجمع تظهر جلية في عدم وجود هيكل تنظيمي مثل بقية الأحزاب. كما لا توجد إحصاءات توضح عدد المنضمين إليه، وقد بررت المجموعة غياب الإحصاءات إلى حظر القانون السوداني تشكيل نقابات مهنية مستقلة، فبدأ ٢٠٠ أستاذ بجامعة الخرطوم تكوين نقابة لهم بشكل غير رسمي عام ٢٠١٢ مما شجع ذلك بقية المهنيين في السودان على الاقتداء بهم، ثم في ٢٠١٦ قررت ثمانية تجمعات غير رسمية الانضواء تحت لواء واحد اسمه «تجمع المهنيين السودانيين». من بين هؤلاء التجمعات الثمانية يوجد البيطريون، الإعلاميون، الصيادلة، المعلمون، والمحامون. كان من المدهش استجابة الشعب السوداني لبيانات هذا التجمع مهما تكن كتابية ندائهم للتظاهر التي تكون سميت ميعاد الثورة عند الواحدة ظهراً. كانت الدهشة بسبب عدم معرفة من هي هذه القيادة الحقيقية لهذا التجمع، لكن رغم ذلك كانت مصدر ثقة للشارع السوداني الذي استجاب لنداءاتها. ولا يوجد مقر رسمي يتحدث منه أعضاء التجمع سوى منصات التواصل الاجتماعي، لكن ذلك لم يمنع وجود ممثلين للتجمع خارج البلاد مما سهل تناول وتداول المعلومات خاصة في بعض العواصم الاوربية كباريس ولندن. كما أن أسلوب ولغة التجمع العقلانية والعملية استطاعت أن تجذب حوله قوى اجتماعية متعددة خاصة

تجمع القوى المدنية

هو أكبر تجمع لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية ويضم في عضويته أكثر من ٢٥ منظمة وتكون بمبادرة من كونفدرالية المجتمع المدني حيث كانت تعتبر منصة معارضة ومقاومة لسياسات النظام في مجال القمع القانوني والتدخل السافر في العمل الطوعي والمدني. وقد ظهر هذا التجمع في سياق الملاحم البطولية للشوارع السوداني خلال انتفاضة ديسمبر ٢٠١٨ والتي استمرت حتى ازالة النظام. ولهذا وقف تجمع القوى المدنية مع إعلان الحرية والتغيير وأعلن اصطفاة مع قواه الحية في تحالف المهنيين والتحالفات السياسية، ودعا جميع قوى التغيير للانخراط في صفوف المعارضة لتعميق أهداف انتفاضة الشعب السوداني من أجل إنجاز التغيير الجذري والانتقال السلمي ومعالجة قضايا السلام والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان وبالمشاركة في التغيير وبرامج ما بعد التغيير، بما فيه تفعيل الدوري الرقابي والتقويمي وصولاً لحكومة وهياكل انتقالية مدنية تحقق السلام العادل والتحول الديمقراطي والتنمية وكرامة العيش واقامة مؤسسات الدولة المدنية الديمقراطية.

الحراك النسائي

الذي لا شك فيه هو ان هناك تغييرات كبيرة في الواقع الاجتماعي - الثقافي، فبدءاً من الاحترام غير المسبوق على المستوى المحلي والإقليمي بل وحتى العالمي للمرأة السودانية حيث تخرج مواكب كاملة على شرفها، ومرورا بالرفض المتنامي للعنصرية التي عمل النظام بكل ما يملك من اسلحة مادية ومعنوية الى ترسيخها الا انها تراجعت امام تماسك كل المنظومة الاجتماعية بل تلاشت وانهارت تماما امام جيل أكثر انفتاحا من الاجيال السابقة وله القدرة على تبني سياسة ثقافة احترام الآخر. ويعود ذلك نسبيا الى تبادل الخبرات عن طريق استخدام التكنولوجيا والاعلام الإلكتروني الذي فتح أبواب واسعة للمعرفة الإنسانية. وهذا الوضع يعكس ان شروطا جديدة بدأت تخلق على أرض الواقع مما يساهم ويؤكد ان عددا من الحركات الاجتماعية التي تهدف للتغيير الشامل بدأت في اعاده تنظيم صفوفها وترتيب أولوياتها بوعي اجتماعي ليكون لها القدرة على التأثير على مسارات التغيير المطلوب مما يجعلها في مواجهة تحدٍ غير مسبوق وهي تتأهب بكل قدراتها لتصنع التغيير.

حاليا، وقيام أول حكومة مدنية في السودان منذ ثلاثين عاما وأدائها اليمين الدستورية وتولي عدد من الكفاءات المهنية والخبرات الدولية مهام قيادة هذه الحكومة يصبح الطريق الى وضع اسس الدولة المدنية الديمقراطية ممكنا، كما أصبح المجال واسعا امام الحركات الاجتماعية المختلفة أن تنظم جهودها للمطالبة بمنظومة الحقوق التي تتسق مع المعاهدات والمواثيق الدولية خاصة التركيز على مجال الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية المستدامة التي سوف تشكل الأساس المادي للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية.

يقوم على الفكر الديني ويعزز خطاب الكراهية والعنصرية وسط شعب متعدد ومتنوع في ثقافته وعاداته مع تعدد الاديان والاعراق، ولعله من نافلة القول أن هذه اللجان هي (عظم الظهر) في المعركة الكبرى، كما هي كذلك في المعارك اليومية، حيث أن الخطاب السياسي اليومي للمعارضة لا يمكن تنفيذه على أرض الواقع إلا عبر هذه اللجان .

تجمعات الاحزاب السياسية

تحالف «نداء السودان»: تأسس هذا التحالف في نوفمبر ٢٠١١، ويضم قوى سياسية أبرزها حزب الأمة القومي وحزب المؤتمر السوداني واخرى حاملة السلاح (الحركة الشعبية - شمال، وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة)، بجانب مبادرة المجتمع المدني التي تضم عدد من لجان مقاومة السود ولجان حماية الأراضي وكذلك بعض من منظمات المجتمع المدني. يعتبر هذا التحالف من أشد التحالفات اختلافاً وخلافاً، حيث تتنوع أفكار مختلف القوى فيه وتتنوع مرجعياتها الفكرية الا انها تتفق على هدف واحد وهو ضرورة حل أزمة السودان بإزاحة البشير وتشكيل حكومة انتقالية. كما يعبر الهدف الأساسي من هذا التحالف عن مدى الرغبة في حل الأزمة السودانية عبر التسامي على الصراعات الحزبية والمذهبية. وتم الاتفاق بين مكونات التحالف أن يتراس الاجتماعات الأكبر سنًا مهما يكن انتماءه.

تحالف قوى الإجماع الوطني: هو تحالف لأحزاب المعارضة السودانية التي اتخذت موقفاً مبكراً بعدم المشاركة في الحياة النيابية السودانية كإعلان واضح لمعارضتهم بقاء نظام الاسلام السياسي حتى ولو بدون البشير. تأسس هذا التحالف في نهايات عام ٢٠٠٩، متكوّنًا من ١٧ حزبًا معارضًا منهم ٤ أحزاب رئيسية من بينها الحزب الشيوعي السوداني وفصيل من الاتحادي الديمقراطي وعدة أحزاب يسارية صغرى، هذا بالإضافة الى عدد من المنظمات المدنية.

التجمع الاتحادي المعارض: تشكل هذا التجمع من ثماني فصائل اتحادية أعلنت تكتلها داخل منظومة واحدة هي «التجمع الاتحادي المعارض». هذه الفصائل هي: الوطني الاتحادي الموحد، الحزب الاتحادي الديمقراطي العهد الثاني، الوطني الاتحادي، الاتحادي الموحد، الحركة الاتحادية، والاتحاديين الأحرار، والتيار الحر، واتحاديين معارضين لا ينتمون لأيٍّ من الأحزاب المذكورة. وقد برز هذه التجمع في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨ بقاعدةٍ وحيدة وراسخة، حيث لا حوار مع نظام البشير مهما كانت الدواعي. وتلخصت أهدافه في إسقاط نظام الحكم الإسلامي وتعبئة الجماهير الاتحادية واستنفار القواعد الشعبية لتمتلك وعيًا ورغبةً للمشاركة في تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المحور الثالث: الإطار القانوني والسياسي

تحدد البيئة القانونية وفقاً لطبيعة النظام السياسي، ففي الأنظمة الديمقراطية، التي تحترم مبدأ الفصل بين السلطات، يكون للبيئة القانونية استقلاليتها عن الضغوط والتدخلات السياسية. أما في الأنظمة الديكتاتورية، فعادة ما تخضع البيئة القانونية لضغوط وإكراهات البيئة السياسية، فتفقد استقلاليتها وتصبح أحد أدوات التقييد والقمع السياسي^{١٠}. يقدم السودان في ظل الحكومة السابقة نموذجاً للأنظمة الديكتاتورية، التي تشكل البيئة القانونية للمجتمع المدني لتصبح أداة من أدوات التقييد والقمع السياسي.

ونظراً لاعتماد العديد من منظمات المجتمع المدني في تمويل جزء كبير من أنشطتها على التمويل والمنح من مصادر أجنبية^{١١}، اشترط قانون العمل الطوعي والإنساني في المادة (٧)، أن يكون تلقي المنح والتمويل عبر وثيقة مشروع تجاز من قبل المفوضية، كما يمنع تلقي أموال أو منح من الخارج أو من شخص أجنبي بالداخل أو من أي جهة أخرى، إلا بموافقة الوزير. وفقاً لذلك تعاني العديد من المنظمات الوطنية من التعقيدات العديدة التي تصاحب الموافقة على التمويل من قبل الجهات الحكومية المتعددة. وإذا علمنا أن أغلب المشروعات الإنسانية لا تتعدى فترتها العام، فإن طول مدة الحصول على موافقة الجهات الحكومية، يمثل معوق أساسي أمام منظمات المجتمع المدني في ممارسة عملها.

في الفترة من ٢٠١١ - أبريل ٢٠١٩، ابتدأت الحكومة حملة واسعة من التضييق الأمني على منظمات المجتمع المدني والناشطين، ففي ٢٠١٢ أغلقت الحكومة وأوقفت نشاط عدد من منظمات المجتمع المدني من بينها «بيت الفنون»، منظمة أرى، مركز الدراسات السودانية ومركز الخاتم عدلان للاستشارة والتنمية. وفي فترة لاحقة تم إغلاق مركز سالمة لدراسات ومصادر المرأة، كما تم إلغاء تسجيل اتحاد الكتاب السودانيين ومركز تراس ورفع قضايا جنائية ضد عدد من منسوبيه، وهناك منظمات عديدة تم رفض إعادة تسجيلها^{١٢}.

للعديد من الأسباب، من بينها التوجه الأيدلوجية الإسلامي المتشدد

النموذج السوداني يكمن تفرده في المفارقة الواضحة بين الدستور والقانون، فـ دستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ يكفل في المادة (٤١)، بصورة واضحة لا لبس فيها، الحق في التجمع وحرية التنظيم، كما تنص المادة (٣٩) على حرية التعبير والإعلام، ويعزز الدستور جملة الحقوق والحريات الواردة في وثيقة الحقوق^{١٣}، بما فيها الحق في التجمع وحرية التنظيم، بالنص في المادة (٢٧) الفقرة (٣) على اعتبار كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزءاً لا يتجزأ من وثيقة الحقوق^{١٤}.

على الرغم من هذا الإطار الدستوري الإيجابي، إلا أن قانون العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦، بدلاً عن أن ينظم ممارسة حرية التنظيم فيما يتعلق بالمجتمع المدني، كما نص على ذلك في الدستور^{١٥}، يصادر هذا الحق ويضع العديد من القيود على ممارسته، فقد استند القانون على رؤية عامة تهدف لتقييد عمل منظمات المجتمع المدني، ومنح الدولة أدوات ضغط تمكنها من التحكم في المجتمع المدني وإضعاف استقلاليتها، من أهم هذه الأدوات الجوانب الخاصة بالتسجيل وإعادة التسجيل وسحب الترخيص، بالإضافة لتلقي التمويل من مصادر أجنبية^{١٦}.

على المستوى النظري تبدو إجراءات التسجيل وإعادة التسجيل

١٠ يسري مصطفى. «بيئة المجتمع المدني بين التقييد والتمكين». [شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠١٧](#).

١١ يفرد الدستور الباب الثاني للحقوق والحريات ويسمى هذا الباب بوثيقة

الحقوق، أنظر/ي نص دستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥: متاح على [الرابط](#)

١٢ خضع دستور السودان الانتقالي لعدة تعديلات في الأعوام ٢٠١١،

٢٠١٥، ٢٠١٦ و ٢٠١٧، إلا أن ذلك لم يمس وثيقة الحقوق وإن خضعت في التعديل الأخير لبعض التدقيق في الصياغة.

١٣ الوثيقة الدستورية (مصدر سابق)؛ المادة ٢٧ الفقرة ٤ من الدستور

الوطني الانتقالي تنص على التالي: «تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في هذه الوثيقة ولا تصادها أو تنتقص منها».

١٤ يتكون القانون من (٣٢) مادة تشمل مبادئ العمل الطوعي، تسجيل

المنظمات المحلية والأجنبية وإعادة التسجيل، وسحب الترخيص، وتلقي التمويل،

وتكوين مفوضية العون الإنساني، وصلاحيات المفوض وصلاحيات المسجل ودوره ومهامه. كما يتضمن القانون موضوعات أخرى مثل تكوين الفروع والشبكات

والمناصب الوطنية.

١٥ مدني عباس مدني. «المجتمع المدني في السودان وتطبيق مبادئ

إسطنبول» تقرير. في تطبيق مبادئ إسطنبول في ستة دول عربية، ص ١١١-

١٣٧. [شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، ٢٠١٦](#).

١٦ حظيت قضية التمويل من المصادر الأجنبية بنقاش موسع عينة من

هذا النقاش نجدها في: محسن عوض، إشكالية الأداء في المجتمع المدني، ورقة

قدمت في أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في الدول العربية ودوره في

الإصلاح، تحرير ممدوح سالم. متاح على [الرابط التالي \(آخر زيارة ١٢ ديسمبر](#)

[٢٠١٩](#)).

١٧ للمزيد أنظر/ي مجموعة من بيانات كوندرا الية المجتمع المدني،

[أمنستي إنتر ناشيونال](#)

مشروعة وباعتراض الاتصالات. أما المجموعة الثانية فقد رأت ان الحكومة تسيطر بشكل كبير على حرية التعبير لمنظمات المجتمع المدني وأعضائها، لكن يبقى هناك وسائل إعلامية بديلة. الاعتقالات التعسفية والعنف والتهديد ضد الناشطين غير الحكوميين لا يتم التحقيق بها معظم الوقت. ولا توفر القوانين أو الممارسة أي ضمانات من المراقبة التعسفية. الإتفاق هنا يتجلى في أن المجموعتين يرون أن هناك تقييد للحق في حرية التعبير وأنه توجد ملاحظات تتم للناشطين، أما الاختلاف الشكلي فيبرز في أن المجموعة الثانية تقترح استخدام وسائل الإعلام البديلة، بدلاً عن وسائل الإعلام التقليدي، التي تتعرض لقيود حكومية عديدة.

مما سبق، يبدو من الواضح أن الحكومة السودانية السابقة كانت تضع قيوداً عديدة على ممارسة منظمات المجتمع المدني لجملة من الحقوق من بينها الحق في التجمع، وتكوين المنظمات وتسجيلها، بالإضافة للحق في حرية التعبير، وهو ما يشير بصورة واضحة إلى أن منظمات المجتمع المدني في السودان كانت تعاني من عدم ملائمة الإطار القانوني المتسم بالتقييد والتدخلات السياسية الهادفة للحد من استقلاليتها.

بعد سقوط النظام في أبريل ٢٠١٩، ونتيجة لتوازن القوى السياسي بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، وجهود الوساطة الإقليمية المدعومة دولياً، تم التوصل إلى إتفاق حول الوثائق الأساسية للفترة الإنتقالية (الإعلان السياسي والوثيقة الدستورية) التي توطر للفترة الإنتقالية من حيث المؤسسات والهيكل والمهام والإختصاصات خلال فترة الانتقال، وكان من أهم المهام التي يجب على الدولة إنجازها وفقاً للمادة (٨) الفقرة (٢) من الوثيقة الدستورية «إلغاء القوانين المقيدة للحريات أو التي تميز بين المواطنين على أساس النوع».

بعد هذا التغيير، العديد من الناشطين والأكاديميين المهتمين بقضايا المجتمع المدني، الذين التقينا بهم بغرض كتابة هذه الدراسة، أبدوا قدر كبير من التفاؤل بإمكانية تمدد الفضاء المدني في الفترة الإنتقالية الحالية من خلال إزالة القيود القانونية والسياسية، وأشاروا إلى أهمية إيلاء قدر كبير من الاهتمام لإصلاح أطر القوانين والسياسات المتعلقة بالعمل الطوعي والإنساني، مع الاستفادة من الممارسات الإيجابية المتوافقة مع المعايير الدولية في إعداد أطر القوانين والسياسات المعنية بقطاع العمل الطوعي والإنساني. ويتفق هؤلاء الناشطين والمهتمين على أن مؤسسات الدولة ذات الصلة بالعمل الطوعي، يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً ومحورياً في هذا الإتجاه^{١٩}.

في نطاق عملية إصلاح وإعادة تأهيل مؤسسات الدولة ذات الصلة بالعمل الطوعي والإنساني، يرى العديد من الناشطين أن هناك حاجة ملحة لإصلاح مؤسسي من خلال مراجعة هيكل واختصاصات المؤسسات الحكومية المعنية بالعمل الطوعي والإنساني، وإعادة تأهيلها لتقوم بدورها في تطوير وتنفيذ قوانين وسياسات العمل الطوعي والإنساني، وأن هذه العملية

للنظام، كان تأثير هذه الحملة على المنظمات النسوية والمدافعات عن حقوق الإنسان أكبر. في هذه الفترة تم توثيق العديد من الانتهاكات ضد الناشطات المدافعات عن حقوق الإنسان، من بينها العديد من أشكال العنف القائم على نوع الجنس مثل الاغتصاب والاعتداءات إلى التهديد بالاغتصاب والتعدي على السمعة والمضايقات اللفظية، هذا بالإضافة للضرب والاحتجاز التعسفي والعديد من الأشكال الأخرى. كما تم توثيق إغلاق الأجهزة الأمنية لعدد من المنظمات النسوية، بالإضافة إلى رفض تسجيل أو إعادة تسجيل منظمات أخرى، وفي إحدى الحالات التي تم توثيقها في دارفور طلبت الأجهزة الأمنية من إحدى المنظمات العاملة في مجال الدعم النفسي للناجيات من العنف الجنسي تركيز نشاطها في التنمية بدلا عن الحقوق، بالإضافة لضم بعض منسوبي الحزب الحاكم لإدارة المنظمة مقابل إعادة تسجيلها^{١٨}.

تدعم نتائج الدراسة الميدانية ما توصلنا إليه حول البيئة القانونية المقيدة للمجتمع المدني في السودان، فعند سؤالنا لمجموعة من الناشطين والمهتمين بقضايا المجتمع المدني عن مدى إتاحة الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني الحق في حرية التجمع في القانون والممارسة، أغلبية المشاركين اتفقوا على أنه عادة ما يتم حظر التجمعات السلمية في القانون أو الممارسة، وأن هناك قيود صارمة على التجمعات. مجموعة أخرى من المشاركين أفادت بأن التجمعات السلمية محظورة في القانون والممارسة، ويتم حل أي تشكيل للتجمعات تلقائياً بالقوة، ونلاحظ أن الأغلبية المطلقة من المشاركين اتفقوا على أنه يتم حظر التجمعات السلمية، بينما شارك واحد فقط رأى أنه يسمح بالتجمعات السلمية على مستوى القانون والممارسة.

أفاد أغلبية المشاركين أن التسجيل إلزامي ومطلوب بشكل دوري وإجراءاته صعبة وطويلة ومكلفة، حيث يحتوي قانون منظمات المجتمع المدني على محظورات غامضة، وذلك عند سؤالهم حول إلى أي مدى يتيح الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني الحق بتشكيل الجمعيات وتسجيلها وتشغيلها، رأى ٢ من المشاركين أن التسجيل طوعي، ولكنه يبقى عملية صعبة خاصة بالنسبة لجمعيات المناصرة، كما أن القانون والممارسة قد يعيقان نشاطات منظمات المناصرة، ولكن بدرجة أقل المنظمات التنموية والخدمية، التي تعمل دون تمويل أجنبي.

برز اختلاف شكلي بين المشاركين، وانقسموا إلى مجموعتين عند إجابتهن على سؤال حول مدى إتاحة الإطار القانوني للمجتمع المدني الحق بحرية التعبير في القانون والممارسة. المجموعة الأولى اتفقت على أنه يتم التحكم بالحق في التعبير بشكل كامل من قبل الحكومة، التي تتحكم أيضاً بالإنترنت والاعلام. غالباً ما يتعرض موظفو منظمات المجتمع المدني والصحفيون للتهديد أو للاعتقال التعسفي أو للهجوم أو الاختطاف أو التعذيب أو القتل لممارستهم لحرية التعبير. ويقوم الجهاز الحكومي برقابة غير

١٨ للإطلاع على معلومات مفصلة عن هذا الجانب أنظر: «النساء المحترمات لا يشاركن في الاحتجاجات: قمع المدافعات عن حقوق الإنسان في السودان». هيومن رايتس ووتش، يونيو ٢٠١٦.

يجب أن تتسم بالشمول والشفافية من خلال إجراء حوار جاد مع كل أصحاب المصلحة والجهات ذات الصلة لتهيئة بيئة مواتية للمجتمع المدني تشجع على بناء وتطوير الحركات الاجتماعية ذات المضمون الاجتماعي، التي تستند على قاعدة عريضة من أصحاب المصلحة وتفعيل دورهم في المشاركة الحقيقية والتغيير الإيجابي.^{٢٠}

والمواقع أن الوثيقة الدستورية ذاتها أعاققت عملية الإصلاح القانوني، فعلى الرغم من أنها تبنت وثيقة الحقوق الجيدة المضمنة في الدستور الوطني الانتقالي، ونصت في المادة (٢) الفقرة (١) على إلغاء العمل بدستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ ودساتير الولايات، إلا أنها أقرت على أن تظل القوانين الصادرة بموجبها سارية ما لم تلغى أو تعدل، وهو ما يعني، خاصة فيما يتعلق بالعمل الطوعي والإنساني، بقاء وسريان قانون العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦.

ومع الوضع في الاعتبار سياسة التمكين، التي اعتمدها النظام السابق في المؤسسات الحكومية، وبطء عملية إصلاح جهاز الدولة بما فيها استبدال الولاة العسكريين بولاة مدنيين، أدى ذلك لبقاء جزء كبير من العاملين الموالين للنظام السابق بمناصبهم في مفوضية العون الإنساني، خاصة رؤساء الإدارات في المركز والولايات، لذلك ليس غريباً أن تكون بعض الممارسات المعروفة للنظام مستمرة حتى الآن، مثل حرية الأمن في التصرف في اغلاق المنظمات ومصادرة ممتلكاتها واعتقال الناشطين بدون اي مبرر قانوني كافٍ وفرض التعقيدات والقيود على تسجيل الجمعيات.

في إطار الاستجابة لهذه التحديات، قامت مجموعة من منظمات المجتمع المدني المنضوية تحت لواء قوى الحرية والتغيير بعقد ورشة عمل حول إصلاح تشريعات العمل الطوعي والإنساني في السودان، بهدف وضع الملامح والسمات العامة لقانون العمل الطوعي والإنساني البديل. خرجت الورشة بعدد من التوصيات يمكن إجمالها في الآتي:^{٢١}

١. ضرورة إلغاء اي دور لجهاز الأمن في ادارة وعمل مفوضية العون الانساني. وكذلك من الضروري تفعيل دور القضاء في حل وإلغاء تسجيل المنظمات. وضرورة تعديل قانون العمل الطوعي بالقدر الذي يستجيب لمتطلبات المرحلة الانتقالية وهيكله المفوضية حتى تقوم بمهام الإشراف والمراقبة والراي الفني.

٢. يجب على الدولة ان تنظم عملية التمويل الخاصة بألويات المرحلة الانتقالية، وأن تخصص من الموازنة مبالغ للمجتمع المدني لصرافها في موضوعات التنمية المحددة بواسطة الدولة. هذا الامر يشجع الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة في

٢٠ مجموعة مناقشة نشطاء منظمات المجتمع المدني.

٢١ أنظر/ي: «بيئة عمل المجتمع المدني في السودان – سبتمبر ٢٠١٩».

مرصد القضاء المدني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠١٩.

٣٤=<http://civicspace.annd.org/newsId.php?newsId>

الهموم الوطنية الكبيرة للفترة الإنتقالية. التوصية بالإبقاء على فكرة المفوضية على أن يراعى فيها المعايير الدولية المطلوبة في مفوضيات حقوق الانسان، بأن تكون مستقلة ولها رئاسة دورية مع حصر دورها بأعمال المراقبة والرصد وإصدار توجيهات والمساعدة في وضع السياسات وغير ذلك من اعمال المفوضيات.

٤. أن تؤول سلطة التسجيل لوزارة العدل او عمل مسجل داخل القضائية مثل مسجل الاراضي، يكون مختص بتسجيل المنظمات الطوعية. وأيضاً يجوز ترك التسجيل غير مركزي بحيث يكون هناك مسجل خاص لكل نوع من الجمعيات والمنظمات (ثقافي - تدريبي - عمل انساني - جمعية دينية - تعاونية... الخ).

٥. انشاء آلية لرقابة التمويلات الأجنبية للمشروعات، مع ضرورة مواكبة اشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد واتفاقيات مكافحة الفساد وتمويل الإرهاب، حتى يتم تطبيقها بخصوص التمويلات والتحويلات البنكية الخاصة بالمنظمات.

أبدى العديد من الناشطين والمهتمين بالمجتمع المدني، الذين تمت استشارتهم في سياق إعداد هذه الدراسة، أن المرحلة الإنتقالية الحالية معقدة وتطرح العديد من التحديات، وأنه ينتظر من المجتمع المدني القيام بأدوار هامة في التصدي لهذه التحديات وتأمين نجاح مرحلة الانتقال الحالية، إلا أن المجتمع المدني لا يسعه القيام بهذه الأدوار ما لم يحدد بصورة واضحة أولوياته المتمثلة في الآتي:^{٢٢}

١. التعاون مع الحكومة الإنتقالية من خلال أطر محددة ذات طابع مؤسسي لتسريع عجلة الإصلاح المؤسسي والقانوني لقطاع العمل الطوعي والإنساني.

٢. تعزيز ثقافة العمل الجماعي والتشبيك وبناء التحالفات وسط منظمات المجتمع المدني حول القضايا العامة التي تهم المجتمع المدني ككل والقضايا الخاصة بمجالات عمل منظمات المجتمع المدني.

٣. تطوير الجوانب الإدارية والمالية بما يعزز المساءلة والشفافية في داخل المنظمات (الجمعيات العمومية) وبين المستفيدين والجهات المانحة.

٤. تحسين صورة المجتمع المدني خاصة منظمات المناصرة عبر الاهتمام بالبرامج والمشروعات على المستويات المحلية، وتوظيف أجهزة الإعلام لعكس الجوانب الإيجابية في عمل المجتمع المدني، بما في ذلك استغلال وسائط التواصل الاجتماعي.

٥. العمل على بناء أسس للاستدامة المالية.

تحتاج هذه الأولويات (وغيرها من الأولويات التي لم ترد في ما سبق) أن توضع في خطة متدرجة تستوعب القدرات المتاحة للمجتمع المدني، وتنفذ على مدى زمني معقول.

٢٢ مجموعة مناقشة نشطاء منظمات المجتمع المدني، مصدر سابق.

المحور الرابع: علاقة المجتمع المدني بالدولة/الحكومة والجهات المانحة

المشاورات بين المجتمع المدني والدولة/الحكومة

ان انتشار النزاعات في عدد من الولايات في السودان، أدى إلى زيادة عدد المنظمات الدولية والمحلية وبعض وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال العمل الانساني ودعم المتأثرين بالنزاعات والحروب، وقد درجت المنظمات العالمية المانحة على ترتيب اجتماعات بصورة دورية لاستعراض المتطلبات وجذب التمويل، في مثل هذه الاجتماعات في العادة تمثل الدولة بواسطة هيئاتها ووزاراتها ذات الصلة، بالإضافة لبعض منظمات المجتمع المدني، وكما يرى تقرير ٢٠١٨^{٢٦} فإن هذه الاجتماعات التشاركية «لا يمكن اعتبارها منصات تشاركية مرتبطة برسم السياسات التنموية».

تتسم مواقف الحكومة السودانية السابقة تجاه المجتمع المدني ودوره في التنمية، بالتناقض بين التنظير والفعل، فعلى الرغم من أنها تفرد للمجتمع المدني دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على مستوى برامجها الاستراتيجية مثل الاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ والاستراتيجية ربع القرنية ٢٠٠٢ - ٢٠٢٧، إلا أنها في الواقع تعوق عمل المجتمع المدني بخلق بيئة غير مواتية، وتهتمش دوره بشكل منهجي في عملية التخطيط ووضع السياسات التنموية^{٢٧}.

لتقييم هذه المشاورات التي تتم بين الدولة/الحكومة والمجتمع المدني من منظور المجتمع المدني، سألنا عدد (١٠) من الناشطين والمهتمين بالمجتمع المدني حول مدى قيام الحكومة بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ومتابعة سياسات التنمية الوطنية. أغلبية المشاركين رأوا أن المشاورات بين الحكومة والمجتمع المدني تتم من حين إلى آخر، وقد أفاد عدد محدود من المشاركين بأنه لا توجد مشاورات خلال العامين الأخيرين. في الواقع، بناء على ما سبق يمكن القول ان المشاورات بين الحكومة والمجتمع المدني نادرة الحدوث.

إن وجود المشاورات بين الحكومة والمجتمع المدني - حتى ولو بصورة متقطعة - لا يشكل في حد ذاته شراكة حقيقية، ويجب توفر مجموعة من الشروط حتى تعبر هذه المشاورات عن شراكة حقيقية بين الحكومة والمجتمع المدني. ومن ضمن هذه الشروط إتاحة التنوع للمجتمع المدني، والاتفاق المسبق على مضمون المشاورات وإشراك المجتمع المدني في وضع أجندة المشاورات وإتاحة الحوار وتقديم المقترحات. ان تقييم المشاورات من هذا المنظور، وفقاً لمدى توافر/عدم توافر المعايير السابقة، جعل غالبية المشاركين يصفون نوعية المشاورات بالضعيفة، بينما قيمها مشارك واحد بالوسط. تعكس هذه الآراء حقيقة أن الحكومة لم تكن تنظر للمجتمع المدني كشريك كامل.

لتقييم نوعية مشاركة المجتمع المدني طرحنا على المشاركين السؤال التالي: «إلى أي مدى تتمتع منظمات المجتمع المدني بالحق في القانون والممارسة في الوصول إلى المعلومات الحكومية ذات الصلة بالسياسات الإنمائية؟» وقد رأى أغلبية المشاركين أنه لا يوجد إطار قانوني، كما أن الوصول للمعلومات محدود جداً، بينما رأى اثنين من المشاركين أنه قد يكون الحق نقابية ومنظمات غير حكومية.

٢٦ مدني عباس مدني. «تقرير حول البيئة التمكينية للمجتمع المدني في السودان.» [مرصد الفضاء المدني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠١٨.](#)

في السنوات الأخيرة، وبناء على التوجه العالمي المتمثل في مسار فاعلية التنمية والاعتراف المتزايد بدور المجتمع المدني، وأهمية انخراطه كشريك كامل في عملية التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، بالإضافة لاعتماد المقاربة/المنظور التنموي القائم على أساس الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في أجندة التنمية المستدامة^{٢٨}، أجبرت الحكومة السودانية السابقة على توفير حيز محدود لمشاركة المجتمع المدني، في نطاق هذا الحيز المحدود قد تتم دعوة بعض منظمات المجتمع المدني لمناقشة بعض القضايا أو كتابة تقارير، إلا أنه في الغالب لا يؤخذ بناتج هذه المشاورات، وتكون هذه الاجتماعات في العادة غير منتظمة (غير مأسوسة)، كما أنه في العديد من الحالات تقتصر الدعوة على المنظمات التابعة/الموالية للنظام.

على الرغم من ذلك، توجد بعض الاستثناءات في التوجه العام للحكومة السابقة من منظمات المجتمع المدني، فالمجلس القومي للطفولة، وهو مجلس تابع لوزارة الرعاية الاجتماعية، له شراكات قوية مع بعض منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا المرأة والطفل، ودأب المجلس على عقد اجتماعات تشاورية منتظمة مع هذه المنظمات سواء لوضع السياسات أو القوانين أو كتابة التقارير، من ضمن ذلك الاجتماعات التشاركية العديدة التي عقدت حول قانون الطفل، وكانت من ضمن القضايا الأساسية مشار الخلاف في هذه الاجتماعات تجريم ختان الإناث. وقد تم سحب المادة (١٣) المجرمة حول ختان الإناث من قانون الطفل لسنة ٢٠١٠ بواسطة مجلس الوزراء قبل إجازته من البرلمان عام ٢٠١٠.

٢٣ للمزيد أنظر/ي: سامي عبد الحليم. «مساهمة المجتمع المدني في انتاج التحول المدني في السودان.» [شركة محاماة عبر إقليمية، ٢٠١٨.](#)

٢٤ حول مسار فاعلية التنمية أنظر/ي: اللقاء الذي نظّمته منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية في روما عام ٢٠٠٣، بالإضافة للقاء فرنسا ٢٠٠٥ والذي صدر عنه إعلان باريس إلى أن تم لقاء أكرا في ٢٠٠٧ وبوسان في ٢٠١١، بالإضافة إلى إسطنبول عام ٢٠١٠ والذي صدر عنه مبادئ إسطنبول حول فعالية منظمات المجتمع المدني.

٢٥ مجموعة تركيز حول البيئة المحيطة بالمجتمع المدني تضم منظمات

في الوصول للمعلومات موجودا في القانون، لكن هناك قيود كبيرة جدا.

وإذا قيما الإفادات السابقة التي أدلى بها المشاركون، ووضعنا في الاعتبار أن من أهم الشروط المطلوبة للمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في المشاورات المتعلقة بالسياسات التنموية، أن يكون للمجتمع المدني الحق القانوني في الوصول للمعلومات ذات الصلة بالمشاورات، ومن البديهي أن مشاركة المجتمع المدني تكون غير ذات جدوى في حالة عدم قدرة المجتمع المدني على الوصول للمعلومات خاصة المعلومات المتعلقة بالسياسات الإنمائية موضوع المشاورات، وهو ما تعكسه بكل وضوح الإفادات السابقة.

علاقة المجتمع المدني بالجهات المانحة

تلعب الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والمنظمات المحلية في تطوير قدرات المجتمع المدني وتهيئة بيئة مواتية لممارسة دوره في التنمية، وقد أكدت أجندة التنمية المستدامة في الهدف ١٧ على ضرورة «تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة». يمكن للجهات المانحة أن تقوم بهذه الأدوار إذا أقامت علاقاتها مع المجتمع المدني المحلي على الشراكة المتساوية، والاستجابة للاحتياجات المحلية في شكل التمويل ونوعية المشروعات، التي يتم تنفيذها، بالإضافة للاهتمام بقضايا بيئة المجتمع المدني القانونية والتنظيمية وأدراجها كبنود في أجندة حواراتها مع الحكومات المختلفة.

لتقييم علاقة الجهات المانحة بالمجتمع المدني من منظور هذا الأخير، طرحنا على مجموعة من الناشطين والأكاديميين المهتمين بقضايا المجتمع المدني السؤال التالي: «إلى أي مدى تكون الشراكات بين المنظمات المانحة والمنظمات المحلية متساوية وقائمة على المنافع المشتركة؟» يرى أغلب المشاركين أن هذه الشراكة قائمة على المشاريع الصغيرة الأمد وغالباً مرة واحدة فقط، كما أنها تعبر عن اهتمامات الجهات المانحة. ويتفق عدد أقل من المشاركين على أن الشراكة بين المنظمات المانحة والمنظمات المحلية تقوم على شراكات طويلة الأجل ولكنها قائمة إلى حد كبير على المشاريع التي تحددها عموماً المنظمات المانحة، وبشكل عام يرى المشاركون أن الشراكة بين المنظمات المانحة والمنظمات المحلية غير متساوية وغير قائمة على المنافع المشتركة، وأن هذه الشراكات تتحدد على أساس اهتمامات الجهات المانحة أو أنها قائمة على المشاريع التي تحددها المنظمات المانحة. وعند سؤالهم عن مدى دعم بيئة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني (من الجوانب السياسية والمالية والقانونية والسياساتية) واعتبارها بندا في جدول أعمال الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية والدولية مع الحكومة، أجاب أغلبية المشاركين أن الحوارات مع الحكومة قد تشمل قضايا البيئة التمكينية من حين لآخر، خاصة كاستجابة لضغط المجتمع المدني. ويرى عدد أقل من المشاركين أن معظم الجهات المانحة والمؤسسات الإقليمية تشمل قضايا البيئة التمكينية في

وحول مدى تبنى الحكومة للمقترحات والتعليقات التي يقدمها المجتمع المدني، يرى أغلبية المشاركين أن الحكومة في مشاوراتها مع المجتمع المدني تأخذ تعليقات بسيطة بعين الاعتبار، بينما يرى بعض المشاركين أن المشورة والأدلة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني يتم أخذها في الاعتبار بين الحين والآخر. تبرز هذه النتائج حقيقة عدم جدوى التشاور مع الحكومة، لأنه لا توجد ضمانات لأخذ الحكومة بالأراء والمقترحات المقدمة من المجتمع المدني، مما يشير إلى أن الحكومة تنظر لمشاركة المجتمع المدني كمشاركة صورية أو ديكورية في أغلب الأحيان.

فيما عدا السؤال الأول، تتعلق بقية الأسئلة السابقة بالشروط الضرورية المطلوب توافرها والتي تحدد ما إذا كانت هذه المشاورة قائمة على المساواة والشراكة الكاملة، أم هي شراكة صورية، وقد تبين من الإجابات المختلفة أن شروط المشاورة القائمة على المساواة لا تتوفر شروطها في المشاورات المتقطعة التي تجريها الحكومة السودانية السابقة مع المجتمع المدني.

من كل ما سبق يتضح أن هناك مشاورات محدودة ومقطعة اجرتها الحكومة السابقة مع المجتمع المدني، إلا أن هذه المشاورات صورية، حيث تنسم هذه المشاورات بغياب التنوع في تمثيل المجتمع المدني وعدم مشاركته في تحديد أجندة الحوار والمشاركة وإتاحة الفرصة لتقديم المقترحات وعدم وجود إطار قانوني يتيح حق الوصول للمعلومات، وفي النهاية لا تضع الحكومة أي اعتبار للمساهمات التي يقدمها المجتمع المدني. بهذه السمات يمكن وصف هذه المشاورات بأنها صورية ولا تقوم على المساواة والمشاركة الحقيقية في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات التنموية.

مع سقوط النظام في أبريل ٢٠١٩، ودخول البلاد في مخاض انتقال السلطة لحكومة انتقالية عبر التفاوض بين قوى الحرية والتغيير من جهة، والمجلس العسكري الانتقالي من جهة أخرى، بوساطة من دولة أثيوبيا والاتحاد الأفريقي وحضور واضح من دول الترويكا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، توصل التفاوض إلى الإتفاق على إعلان سياسي واتفاق دستوري يؤطر للفترة الإنتقالية، وتولى الدكتور عبد الله حمدوك رئاسة مجلس الوزراء كأول رئيس وزراء بعد سقوط نظام عمر البشير

المجتمع المدني في ثلاثة جوانب هي: آليات التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، المقاربة الحقوقية والمساءلة المتبادلة والشفافية.

تحديات الفترة الإنتقالية في السودان

السلام والعدالة الإنتقالية

يظل ملف إنهاء الحروب والنزاعات واحلال سلام مستدام، أكبر تحدٍّ يواجه الفترة الانتقالية وقوى الحرية والتغيير، التي تمثل القاعدة الاجتماعية التي تستند عليها الحكومة الحالية. وعلى الرغم من أن الحركات المسلحة ذات الطابع الجهوي - القبلي كانت من ضمن قوى الحرية والتغيير، إلا أنها سارعت للانسحاب من قوى الحرية والتغيير بعد سقوط النظام، وفرزت مواقفها السياسية لأسباب ذات طابع تكتيكي مرتبط بتطلع بعض قياداتها للوصول لمواقع السلطة.

توازن القوى السياسي، الكامن في اختلاف التصورات والمصالح بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، والذي برز عقب سقوط النظام السابق، انعكس بصورة مباشرة على ملف السلام، فعلى الرغم من أن الوثيقة الدستورية نصت على أن يشترك كل من مجلس السيادة ومجلس الوزراء في تكوين مفوضية السلام، سارع مجلس السيادة للبدء في عملية السلام وتكوين الوفد المفاوض وتعيين رئيسه دون التشاور مع مجلس الوزراء، بالإضافة لعدم تكوين مفوضية السلام، وفي أوقات لاحقة برزت أصوات بين قيادات الكفاح المسلح رافضة لمشاركة قوى الحرية والتغيير في المفاوضات.

ان انطلاق عملية السلام في ظل هذه التناقضات ومع الضعف البين في التحضير للتفاوض، أدى للعديد من السلبيات من بينها خلق مسارات جديدة للتفاوض بدلاً عن التركيز على المسارات الأساسية المتمثلة في مسار دارفور ومسار جنوب كردفان والنيل الأزرق (المنطقتين)، كما تم إعادة إنتاج نهج الحكومة السابقة في المفاوضات من خلال التركيز على المحاصصة (تخصيص المناصب والمواقع الوزارية) دون إتفات للقضايا الجوهرية خاصة معالجة جذور وأسباب الحرب والنزاعات المتمثلة في غياب التنمية المتوازنة والتهميش السياسي والاجتماعي/الثقافي. كما غابت عن مائدة التفاوض القضايا/المشاكل المترتبة على النزاعات ومن ضمنها قضايا إعادة توطين النازحين واللاجئين الى مناطقهم الاصلية التي انتزعت منهم لأسباب تتعلق بالهوية والحق في امتلاك الأراضي مع محاسبة منتهكي حقوق الانسان خلال السنوات الثلاثين الماضية مما يؤكد اهمية تبنى العدالة الانتقالية كمنهج دولي يستند على التجارب الدولية والاقليمية خاصة تسليم مطلوبي المحكمة الجنائية الدولية ومما يفرض على الحكومة الانتقالية تنفيذ هذه المهمة بإرادة سياسية قوية مع الجرأة الكافية للتعامل مع هذه الملفات.

حواراتها مع الحكومة، ولكن بخصوص قضايا محددة وليس بطريقة منهجية، وقد أفاد اثنان من المشاركين أن الحوارات مع الحكومة لا تشمل قضايا البيئة التمكينية. لكن تتفق الغالبية على أن قضايا البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني تأتي إما كاستجابة لضغط المنظمات أو تتم بطريقة غير منهجية.

عند سؤال مجموعة المشاركين حول إلى أي حد تعزز الجهات المانحة الانخراط المستدام لمنظمات المجتمع المدني في مختلف قضايا التنمية، اتفق أغليتهم على أن التمويل يركز عادة على تنفيذ أولويات الجهات المانحة، اما فرص الدعم والدعوات لتقديم الطلبات تكون عادة عشوائية مع شفافية محدودة جداً، فأقل من نصف المشاركين رأوا أن آليات التمويل شفافة وواضحة، ومشارك واحد فقط أفاد بأن آليات تمويل الجهات المانحة هي جزء من سياسة شاملة لدعم منظمات المجتمع المدني وهذه الآليات منظمة وشفافة وتشمل آليات لدعم المبادرات والشراكات التي تحدها منظمات المجتمع المدني المحلي.

على ضوء ما سبق يمكن القول ان الشراكة بين المنظمات المانحة والمنظمات المحلية، هي في غالب الأحيان، شراكة غير متساوية لا تقوم على المنافع المشتركة، ويتحدد مضمون هذه الشراكة على أساس اهتمامات الجهات المانحة والمشاريع التي تتبناها. في نطاق هذه الشراكة تطرح الجهات المانحة قضايا البيئة التمكينية للمجتمع المدني المحلي، إما كاستجابة لضغوط المنظمات أو تتم بطريقة غير منهجية. وفي النهاية تدعم هذه العلاقة غير المتكافئة باتجاهات التمويل، فالتمويل يقدم، في الغالب، لمشروعات ذات طابع قصير الأمد في حين تنعدم الشراكات طويلة الأمد.

التقدم إلى الأمام: تحديات الفترة الإنتقالية ومستقبل الفضاء المدني

يرتبط مستقبل الفضاء المدني في السودان بشكل عام بقدرة الحكومة الإنتقالية وحاضنتها السياسية ممثلة في قوى الحرية والتغيير على التصدي للتحديات المطروحة خلال مرحلة الانتقال السياسي الحالية. من أهم التحديات تحدي إنهاء النزاعات المنتشرة في مناطق عديدة من البلاد وبناء سلام مستدام، فالنجاح في ذلك يخلق درجة من درجات الاستقرار السياسي، ويوفر موارد ضرورية لمواجهة تحدي إصلاح الوضع الاقتصادي، بما فيه وضع رؤية اقتصادية متسقة طويلة الأجل للعمل على قضايا التنمية.

المجتمع المدني يواجه بتحدٍّ مزدوج، فهو من جهة مطالب، ومن خلال التعاون مع الحكومة، بالمساهمة في التصدي لتحديات الفترة الإنتقالية الاقتصادية والسياسية، بما فيها المباشرة بالإصلاح القانوني والمؤسسي المتعلق بالبيئة التمكينية للمجتمع المدني، ثم على المستوى الداخلي يواجه المجتمع المدني تحديات عديدة، بعضها برز كآثار للقيود القانونية والتدخلات الأمنية للحكومة السابقة. وأهم التحديات التي نتناولها هنا تدرج في إطار فعالية

مما يؤكد سمة الحياد في ظل الصراعات الاقليمية. الجدير بالذكر كذلك وفي محاولة جادة في ملف اتاحة الحريات وخاصة الدينية يتم وبهدوء ازالة كافة اشكال التشدد الديني والخطاب المعزز للكراهية الدينية والتحرير على الآخر ذو المذهب او الدين المختلف وهذا يستلزم تحجيم دعاة الكراهية في المنابر خاصة وان النظام السابق توهم بانه الوحيد القادر على بناء دولة الخلافة الاسلامية ذات الایدولوجية الدينية التي اعتبرها النظام هي الخطاب السياسي لحشد الجماهير حوله بما فيهم القاعدة الاجتماعية التي ما زالت تحظى بشعبية كبيرة، مما جعل السودان بلد متشدد ومصدر لتوسع وتمدد الدولة الدينية في المنطقة العربية خاصة.

المحور الاقتصادي

يمثل الوضع الاقتصادي أهم التحديات المرتبطة بتماسك قوى الحرية والتغيير وقاعدتها الاجتماعية، حيث كان الوضع الاقتصادي والمعيشي وزيادة نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الى حوالي ٤٦,٥ في المائة من السكان،^{٢٧} مع تحفظ عدد من المنظمات المدنية على هذا الرقم، من الأسباب الاساسية للنهوض الجماهيري وتفجر الوضع السياسي. وهذا ما يحتم المسح العلمي ذو الشفافية العالية خلال الفترة الانتقالية في محاولة للاستجابة لأهم القضايا ومطالب قوى الانتفاضة، كي تقدم الحكومة الانتقالية ومؤسساتها الاقتصادية البرنامج الاقتصادي - الاجتماعي الذي يعبر عن مصالح هذه القاعدة الاجتماعية العريضة لقوى الانتفاضة خاصة المنهج الاقتصادي الذي يؤكد على اعادة توزيع الموارد بطريقة تعكس الالتزام الحقيقي لسد الفجوة في ميزان المدفوعات، ويشمل ذلك تخفيض ميزانية الجيش والدفاع والأمن وتحويلها الى القطاعات الانتاجية والخدمات كالصحة والتعليم وتفكيك شركات ومؤسسات الجيش المعفية من الضرائب والمستفيدة من الدعم والاعفاءات الجمركية.

إن تطبيق سياسات تفعيل دور الدولة في التحكم في السوق واتاحة الفرصة للقطاع الخاص الوطني بسياسات حماية وتبني العدالة الضريبية مع سياسات تشجيعية للاستثمار في كل المجالات عبر تفكيك الاحتكارات واتباع اسلوب العطاءات التنافسية المفتوحة خاصة في مجال الذهب الذي تحنكره الميليشيات هو ما يؤدي لمواجهة مع الجيش والدعم السريع، وهذا في حد ذاته يمثل اصعب التحديات التي تواجه الوضع الاقتصادي وقدرة الحكومة الانتقالية على التصدي بواقعية، خاصة موضوع رفع الدعم بكافة اشكاله سواء دعم المواد الأساسية او المنتجات البترولية، فهذه اجراءات اقتصادية ستكون صعبة وذات مردود سالب وسيكون اثرها على الاغلبية المنهكة اقتصاديا مما يؤدي الى ارتفاع وتيرة الغضب الجماهيري المتوقع في حال تبني مثل هذه الإجراءات القاسية.

المسارات الحالية للتفاوض والحصيلة المتدنية التي ترتبت عليه، تشير إلى ضرورة إعادة تقييم هذه المسارات وبناء استراتيجية جديدة للتفاوض، أهم عمومياتها الآتي:

١. حصر التفاوض في منبرين، منبر سلام دارفور ويضم كل الحركات المسلحة في إقليم دارفور، ومنبر سلام المنطقتين ويضم الحركات المسلحة في جنوب كردفان والتيل الأزرق، هذا لا يعني أن المسارات الأخرى للتفاوض غير ضرورية، بل مكانها المؤتمر الدستوري.
٢. وضع أجندة واضحة للتفاوض، وذلك بالتمييز الدقيق ما بين القضايا المطروحة في التفاوض والقضايا الأخرى المرتبطة بالمؤتمر الدستوري.
٣. وضع قانون لمفوضية السلام وتكوينها بأسرع ما يكون، حيث يكون من مهامها وضع استراتيجية التفاوض.

الوضع الأمني

يعتبر هذا الملف من اهم الملفات ذات البعد العالمي والإقليمي خاصة القضايا المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي. حيث ما زال وضع السودان في «قائمة الدول الراحية للإرهاب» سيفاً مسلطاً على كل متطلبات المرحلة الانتقالية، وعلى جميع اجهزة الدولة ان تعمل على وضع وتقديم خطط واضحة وآليات مفصلة وجداول زمنية تؤكد التزامها السياسي وقدرتها على اتخاذ القرارات السليمة في الاوقات الصحيحة خاصة السيطرة على الحدود ووقف تهريب وتهجير البشر والاتجار بهم. فقد كانت مؤسسات النظام السابق الامنية جزءاً لا يتجزأ من هذه الشبكات وعملت على تقديم كافة التسهيلات لإخفاء حقائق الوضع مع الاستفاد المادية منه، حيث كان هذا الملف يمثل تراكم رأسمالي كبير لبعض من القوات النظامية مع الدعم العالمي المالي، مما أربك حسابات المجتمع الدولي بعد الانتفاضة واضطر لوقف المنح المقدمة مع الغاء بعض الاتفاقيات التي أبرمت سابقاً. كما يظل ملف استضافة القيادات الدينية ذات العلاقة مع منظومات الارهاب الإقليمي والعالمي يمثل كرتاً ضاغطاً من الحكومة ووكالة المخابرات الأمريكية والجيش الأمريكي لمزيد من الشفافية في عمليات محاربة الارهاب وتجفيف موارده بخطط طويله المدى قد تمتد لما بعد الفترة الانتقالية. هذا بجانب التدخل الإقليمي ممثلاً في دول المحور العربي، وخيوطها المتشابكة مع مصالح بعض من قيادات النظام السابق خاصة العسكرية والامنية والذين ما زالوا في مواقع السلطة واتخاذ القرار خاصة وان التسوية السياسية انتجت مؤسسة سيادية نصفها مدني والآخر عسكري مما يضعف من قدرة المكون المدني على اتخاذ القرارات المطلوبة خاصة ملف قوات الدعم السريع (مليشيا الجنجويد ودورها العسكري في كل من اليمن وليبيا)، حيث فشلت الحكومة الانتقالية في التعاطي مع هذا الملف بكل مسؤولية وطنية.

ومع هذه الضغوط الدولية والإقليمية وفي إطار عودة السودان الى ساحات المجتمع الدولي والابتعاد عن سياسات المحاور، نجحت الحكومة المدنية في اغلاق مكثبي حماس وحزب الله في الخرطوم

^{٢٧} «خطة الاستجابة الإنسانية للسودان.» مكتب الأمم المتحدة لتنسيق

الشؤون الإنسانية، يناير - ديسمبر ٢٠١٩. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Sudan_Humanitarian_Response_Plan.pdf



www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 Arab-NGO-Network-for-Development

 @ArabNGONetwork

 [anndmedia](https://www.youtube.com/anndmedia)